الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لسلطنة عمان
تحقيق أهداف التنمية المستدامة
الرسائل الرئيسة

- توثيقًا لجهودها المتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تقدّمُ سلطنةُ عمان التقرير الوطني الطوعي الثاني هذا العام تزامنًا مع مرور ثلاثة أعوام على إطلاق رؤية عُمان 2040، التي تعدُّ **بوابة سلطنة عمان ومنطلقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة لتعزيز التنافسية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والاستدامة المالية والبيئية، عبر تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة تعكس قِيَم المُجتمع العُمانيِّ الرَّاسخة التي ترتكز على مبادئ السَّلام والحوار والتَّعايش والاستدامة والعدالة.
- إنَّ سلطنة عمان حريصةٌ على **توفير بيئة تمكينية داعمة** لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال تطوير الجهاز الإداري والارتقاء بالعمل الحكومي، واستحداث مؤسسات تُعنى بتحسين عملية اتخاذ القرار، وقياس الأداء المؤسسي؛ لدمج مفهوم التنمية المستدامة في منظومة صنع القرار والبرامج والمشروعات والمبادرات الداعمة للتنمية، وزيادة درجة التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لرفع مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة. حيث فصّل التقرير أدوار تلك المؤسسات المستحدثة.

- وقد طوّرت سلطنة عمان **نظام حوكمة متكامل**؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة. ولإشراك أصحاب المصلحة وزيادة فرص المساهمة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فقد أُطلقت مختبراتٌ للقطاعات المحققة للتنمية المستدامة (SDGs in Focus)؛ بهدف تطوير حلول مستدامة ومبتكرة قابلة للتنفيذ، وتم إنشاءُ مركز الشباب كإطار مؤسسي وتنفيذي، يسهم في إدماج مبادرات الشباب وتطلعاتهم. كما أطلقت سلطنةُ عمان "أسبوع عمان للاستدامة"؛ بهدف تسليط الضوء على الاستراتيجيات المبتكرة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. فضلا عن جهود اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في رفع الوعي المجتمعي بأهداف التنمية المستدامة، ورصد التقدم المحرز عبر نظام متكامل يستند إلى مؤشرات قياس Dashboards).
- إنَّ **مبدأ اللامركزية ومحلية التنمية** الذي تتبناه سلطنة عمان يكرّس دور المجتمع المحلي في التنمية المتوازنة ويحفّز الاقتصاد المحلي ويعظّم الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات، كما يُمكّن المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها وترتيب أولوياتها، ويتيح لها المشاركة في وضع الخطط التنموية وتمويلها وتنفيذها ومتابعة تنفيذها. وهذا كلُّه يعزز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في "عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب ".
- وعلى صعيد **الاستدامة المالية**، فقد أطلقت سلطنة عمان **صندوق عُمان المستقبل** بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع

الخاص للدخول في شراكات وتحفيز الاستثمار الجريء في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة. بالإضافة إلى توحيد الاستثمارات الحكومية تحت مظلة **جهاز الاستثمار العماني** لرفع كفاءة الاستثمارات الحكومية، **ودعم آفاق التنويع**، **وتوسعة دور القطاع الخاص** في مختلف القطاعات لا سيما الصحة والتعليم. فضلا عن أنَّ سلطنة عُمان تعدُّ أول دولة خليجية تُصدر إطار عمل التمويل السيادي المستدام كأداة لتحقيق الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة بأنواعها المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

- ولسلطنة عمان جهودٌ فاعلةٌ للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بشأن **التصدّي لتغيّر المناخ والحد من الانبعاثات، ومصادر الطاقة المتجددة**، من خلال تنفيذ العديد من الخطط والبرامج الهادفة لتشجيع الاقتصاد الدائري والأخضر والأزرق، ورفع كفاءة استخدام الموارد، كما تعمل على تحفيز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وفق استراتيجية الحياد الصفري الكربوني 2050؛ إذ يعدُّ مشروعا: **المدينة المستدامة - يتي**، **ومدينة السُّلطان هيثم** نموذجًا متكاملًا للمدن المستقبلية.
- وتتبنى سلطنة عمان **منظومة متكاملة للحماية الاجتماعيَّة** تشمل منافعَ للمرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة، وبرامج للتأمين الاجتماعي، والأمان الوظيفي، لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، والرفاه الاجتماعي، وتحسين جودة الحياة. كما تراعي سلطنة عمان دعم تمكين المرأة؛ حيث سجلت المرأة حضورًا في الحياة العامة والحياة السياسية، ووصلت إلى مناصب قيادية، بالإضافة إلى مشاركتها الفاعلة في العمل التطوعي.

- وفيما يتعلق **بالأمن الغذائي،** فإنَّ سلطنة عمان تولي اهتمامًا بالغًا لضمان إمدادات غذائية مستقرة، وتدعم التقنيات الحديثة لترشيد استخدام المياه، والتوسع في عملية الاستمطار الصناعي، والزراعة المستدامة. كما أوجدت خطةً للطوارئ متعددة القطاعات لتأمين الغذاء الآمن والصحي، فضلا عن جهودها في إدارة الموارد الطبيعية لضمان استدامتها للأجيال القادمة.
- إنَّ **التعليم والصحة** بوصفهما مرتكزين رئيسيين للتنمية؛ فقد جعلتهما سلطنة عمان حقًّا للجميع ، وعدّتهما إلى جانب **التحول الرقمي** أساسًا لدفع عجلة التنمية، وجزءًا من استراتيجياتها وتشريعاتها الوطنية؛ لضمان مواكبة التطورات العالمية في البحث والابتكار والتقنيات المتقدمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، ليمثل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافدًا للاقتصاد الوطني، مع التّأكيد على الجاهزيّة للتحوُّل لعصر المعرفة والابتكار.
- إنَّ الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لسلطنة عمان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 يجسّدُ التقدمَ المحرز في تنفيذ الأجندة الأممية لعام 2030، ويرسمُ مخطط الاستدامة للمستقبل. **ويؤكدُ آلتزام سلطنة عُمان بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدى الزمني المحدد، منطلقةً بخطى ثابتة لتحقيق الأهداف، ومستندة إلى نهج تنموي مستدام يلبي احتياجات الحاضر وطموحات المستقبل.**